

المصدر: اسلام اونلاين
التاريخ: ٢٩ ابريل ٢٠٠٩

قيادات قبطية: إعدام الخنازير لا يشير الفتنة

شريف الدواخلي



رحبت
قيادات في
الكنيسة
المصرية
اليوم
الأربعاء
بقرار
الحكومة

نحو ٤٠٠ ألف خنزير في مصر

إعدام

٤٠٠ ألف خنزير يتم تربيتها على مستوى الجمهورية؛
تجنباً لخطر إنفلوانزا الخنازير، بشرط التعويض العادل
لأصحاب المزارع، وغالبيتهم العظمى أقباط، مؤكدة أن
الأمر لا يمس الكنيسة من قريب أو بعيد؛ كون الخنزير
مثل سائر الحيوانات التي لا يحرمها الإنجيل.

ويخالف ترحيب الكنيسة توقعات وسائل إعلام غربية
وأصوات داخل أوساط أقباط المهجر ذهبت إلى أن
قرار إعدام الخنازير قد يؤدي إلى توترات طائفية في
مصر.

وقال الأنبا أبولو، عضو المجمع المقدس أسقف جنوب
سيناء، في تصريح لـ"إسلام أون لاين.نت": "إن
المسيح أحل كل الطعام، ولكن مادام ثبت ضرره على
الإنسان فلا أزمة لدى الكنائس في إعدام كل الخنازير،
شريطة تعويض أصحابها بشكل عادل".

ونفى أسقف	والمسلمين
جنوب سيناء	كما ادعت
أن يثير قرار	منظمات
الحكومة فتنة	قبطية
طائفية بين	بالخارج،
الأقباط	قائلاً: "فتنة
	طائفية..

لماذا؟! الخنازير في الأديرة عددها قليل جداً، والبقية تملكها أفراد وليس الكنيسة".

المصلحة العامة

واتفق القمص صليب متى ساويرس مع الأنبا أبولو في أن المصلحة العامة فوق كل اعتبار بقوله لـ "إسلام أون لاين.نت": "ما توصي به الحكومة ينبغي تنفيذه على رقاب الجميع طالما كان للمصلحة العامة"، مؤكداً أنه "لا ضير في إعدام الخنازير الموجودة بالأديرة لاتقاء شرها.. نضحي بمصلحة البعض ليعيش الكل".

بدورها، رفضت عضو البرلمان المسيحية "إبتسام حبيب" الادعاءات بأن الأمر سيثير فتنة طائفية، قائلة: "أنا لم أكل لحم الخنزير طوال حياتي، ولا أرى أي مانع من إعدام كل الخنازير طالما يوافق ذلك الصالح العام، ولا مجال لفتنة طائفية، فالكنيسة ليست طرفاً في الأزمة"، وكان البابا شنودة الثالث، بطريرك الأقباط الأرثوذكسي، قد نصح الأقباط العام الماضي بعدم تناول لحم الخنزير لـ "أسباب صحية".

وكان ناشطون من أقباط المهجر نظموا حملة على الإنترنت لدعوة الكنيسة إلى مطالبة الدولة بأن تدفع للمتضررين ١,٥ مليار جنيه (حوالي ٢٨٠ مليون دولار أمريكي)؛ "حتى لا تحدث فتنة طائفية".

ووصفت هذا المبلغ بأنه "مجرد تعويض أولي لأصحاب المزارع"، وزعمت أن "متطرفين مسلمين يودون استغلال هذا الأمر كذريعة لتحريم ما أحله الإنجيل"، كما تحدثت وسائل إعلام غربية عن احتمال حدوث توتر طائفي في مصر على خلفية إعدام الخنازير.

والعلاقات طيبة بوجه عام بين المسلمين والمسيحيين، لكن مشاحنات واشتباكات تقع أحياناً بين مسلمين



ومسيحيين بسبب نزاعات على أرض أو علاقات بين
شبان وبنات أو تغيير الديانة.

إعدام جميع الخنازير

ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المصرية
أن الحكومة قررت إعدام جميع الخنازير، ونقلت عن
وزير الصحة "حاتم الجبلي" قوله بعد اجتماع مع
الرئيس المصري "حسني مبارك": إنه "تقرر البدء
اعتباراً من اليوم في ذبح كل قطعان الخنازير
الموجودة في مصر، وبأقصى طاقة ممكنة للمذابح".

وأضاف وزير الصحة أن ذبح الخنازير سيتم "بعد
توقيع الكشف البيطري عليها للتأكد من خلوها من أي
أمراض".

وقال المتحدث باسم الحكومة مجدي راضي: "إن
الأوضاع في مزارع الخنازير بمصر غير صحية على
الإطلاق.. إنها تشكل خطورة في حد ذاتها بدون
إنفلوانزا الخنازير".

وكان مجلس الشعب (الغرفة الأولى في البرلمان)
برئاسة الدكتور فتحي سرور قد بعث ببرقية عاجلة إلى
الدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء، يطالبه
فيها بضرورة إعدام الخنازير فوراً.

فيما أعلن أمين أباطة، وزير الزراعة، أن الحكومة
تدرس وضع ميزانية مبدئية لصرف تعويضات
لأصحاب المزارع بما يتراوح بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠
مليون جنيه بمجرد إعدام الخنازير.

إعدامات

وبالفعل بدأت السلطات في إعدام الخنازير في عدد من

المحافظات، حيث قالت مصادر بمحافظة المنيا (حوالي ٢٠٠ كم جنوب القاهرة) إن السلطات أعدمّت اليوم ٣٧ خنزيرا في قرية البياضة، وكانت السلطات أعدمّت أمس ١٧ خنزيرا في قرية أخرى.

وفي محافظة كفر الشيخ (شمال) أعدمّت السلطات ٢٠ خنزيرا كانت تربي في مكان لتجميع القمامة بمدينة كفر الشيخ، عاصمة المحافظة.

وذكرت مصدر أن المحافظ أحمد زكي عابدين، الذي أصدر قرار ذبح الخنازير في المحافظة، قرر تعويضا ألف جنيه (١٩٥ دولارا) عن كل خنزير، وأوضح المصدر أن السلطات دفنت الخنازير في مدفن صحي.

وفي القاهرة قامت السلطات بإعدام الخنازير في مناطق متفرقة وسط تذر من مربّي الخنازير، وقال عادل إسحاق (صاحب حظيرة للخنازير في حي منشية ناصر الفقير) إن التعويض الذي دفعته له الحكومة وهو ٦٠٠ جنيه (١٠٥ دولارات) على كل خنزير - بحسب قوله - ليس كافيا، حيث إن تربية الخنازير هي مورد رزقه الأساسي، وأضاف: "هل سيكفي ذلك لإعاشتنا لمدة عام؟! وكيف سنعلم أولادنا؟!"

استيراد محظور

وأكد مصدر كنسي مطلع في دير الأنبا بيشوي بوادي النطرون (غرب مصر) لـ"إسلام أون لاين.نت" أن أديرة الكنائس بها ما لا يقل عن ٥٠ ألف رأس خنزير، خاصة في أديرة وادي النطرون وعزبة النخل ودير القديس سمعان بالمقطم.



وكان البابا شنودة قد قرر عقب اعتقاله كرسي البابوية عام ١٩٧١ حظر استيراد الخنازير من خارج مصر.

وقال حمدي النجار، رئيس الشعبة العامة للمستوردين باتحاد الغرف التجارية، إن استيراد الخنازير الحية أو لحومها والمنتجات القائمة عليها كمنتج نهائي للاستهلاك الأدمي محظور بحكم القانون.

وشدد في تصريحات ليومية "المصري اليوم" نشرتها اليوم أنه في حالة استيراد أي من مصنعات اللحوم القائمة على لحم الخنزير يتم رفض الشحنة وإعادة تصديرها أو إعدامها.

وأضاف النجار أنه يتم تربية الخنازير محليا في مزارع محلية وفق تراخيص لهذه المزارع المنتشرة في القاهرة والإسكندرية، لافتا إلى أن المجازر المرخص لها بذبح الخنازير يحظر عليها العمل في ذبح أي نوع أو صنف آخر من الحيوانات، والأمر نفسه ينطبق على الجزارين المتخصصين في بيع لحوم الخنزير، حيث يحظر عليهم التعامل في الأصناف أخرى من اللحوم، ولفت إلى أن هناك مصنعين لإنتاج اللانشون من لحوم الخنزير، أحدهما بالقاهرة والآخر بالإسكندرية، لافتا إلى أن أغلب إنتاج المصنعين يوجه للفنادق وغيرها من المنشآت السياحية.

مائة مليون قناع

من جهة ثانية، قال وزير الصحة المصري إن مصر ستكتف إنتاج الأقنعة الواقية من الأمراض الوبائية، وستصل بالإنتاج إلى ١٠٠ مليون قناع.



وأضاف الجبلي أن السلطات اتخذت العديد من الإجراءات الاحترازية في مواجهة احتمال وصول العدوى إليها، لكنه أقر بأن "المشكلة تكمن في انتقال المرض عبر البشر وليس الخنازير".

وقتل إنفلونزا الخنازير حتى الآن ١٥٩ شخصا في المكسيك وطفلا واحدا في الولايات المتحدة، وأعلن عن إصابات في أوروبا وإسرائيل المجاورة لمصر، ويخشى خبراء من أن انتشرا وبائيا للمرض ممكن في مصر، التي يعيش معظم سكانها وعددهم نحو ٨٠ مليون نسمة في وادي ودلتا النيل، حيث الكثافة السكانية عالية، كما أن الكثير من السكان يعيشون في أحياء عشوائية مزدحمة في القاهرة وحولها.

ومصر هي أشد الدول خارج آسيا تضررا من إنفلوانزا الطيور، وشهدت البلاد زيادة حادة في حالات الإصابة بهذا المرض في الأسابيع الماضية، إذ بلغ عدد الإصابات في الشهر الجاري ثماني حالات، أي ما يعادل حالات الإصابة عام ٢٠٠٨ كله، ولقي ٢٦ مصرياً حتفهم بسبب هذا المرض.